بعض القضايا الصحفية المصرية

محاكمة المؤيد فى قضية التلغراف

عرفت مصر الصحافة الشعبية فى وقت متأخر ، فإذا غضضنا النظر عن « الوقائع المصرية » التى كانت أول صحيفة مصرية والتى لبثت منذ ظهورها فى سنة ١٨٢٨ تتشح بالصبغة الرسمية فإننا لا نجد قبل بداية عهد إسماعيل صحيفة شعبية مصرية .

وكان ظهور الصحافة الشعبية المصرية فى بداية عهد إسماعيل ثمرة يانعة من ثمار النهضة الأدبية التى بدأت فى عهد محمد على وأمدت عهد إسماعيل بجمهرة كبيرة من الأدباء والكتّاب الذين درجوا فى مهادها . ولم يفت إسماعيل أن يعنى بالحركة الأدبية فيما عنى به من وجوه التقدم الاجتماعى . وكان لا بد لهذه التطورات الاجتماعية الجديدة التى شهدتها مصر يومئذ من أقلام تصورها وتعبر عنها ، فكان ذلك إيذاناً بمولد الصحافة الشعبية .

بدأت الصحافة الشعبية فى عهد إسماعيل بصدور مجلة « اليعسوب » الطبية التى أنشأها فى سنة ١٨٦٥ الدكتور محمد على باشا البقلى وإبراهيم الدسوقى كبير مصححى المطبعة الأميرية ، فكانت أول صحيفة مصرية خاصة ظهرت بعد « الوقائع المصرية » ، ولكنها احتجبت بعد زمن وجيز .

وفى سنة ١٨٦٧ أنشأ الشاعر الأديب عبد الله أبو السعود أفندى صحيفة « وادى النيل » سياسية أدبية ، وكان عبد الله أبو السعود من أنجب تلاميذ رفاعة بك الطهطاوى وأعلامهم كعباً فى التحرير والترجمة ، وكانت « وادى النيل » أول جريدة سياسية مصرية خاصة شهدت الضياء ، ولما عطلت فى سنة ١٨٧٢ أنشأ مكانها محمد بك أنسى ولد صاحبها جريدة « روضة الأخبار » ولبثت تصدر مدى حين .

وفى سنة ١٨٦٩ صدرت مجلة « نزهة الأفكار » الأسبوعية التى أنشأها

إبراهيم بك المويلحى ومحمد بك عثمان جلال ، وكلاهما من أساطين الأدب والبيان فى عصر إسماعيل ، غير أنها لم تلبث أن عطلت بأمر الخديو بعد أن ظهر منها عددان فقط

ثم ظهرت مجلة « روضة المدارس » الشهيرة فى سنة ١٨٧٠ ، أنشأها العلامة على باشا مبارك وقت أن كان ناظراً للمعارف ، وكانت مجلة حكومية تتولى نظارة المعارف إصدارها والإنفاق عليها ، ويشترك فى تحريرها معظم أعلام البيان فى هذا العصر ، واستمرت على الصدور عدة أعوام .

وأنشأ جماعة من الأدباء اللبنانيين الذين نزحوا إلى مصر يومئذ فراراً من اضطهاد الحكم العثمانى عدة صحف بمصر والإسكندرية ، منها جريدة «الكوكب الشرقى » التى أنشأها سليم الحموى سنة ١٨٧٣ ، ومنها جريدة « الأهرام » التى أنشأها فى سنة ١٨٧٦ الأخوان سليم وبشاره تقلا والتى قدر لها أن تلعب خلال حياتها الطويلة أعظم دور فى ميدان النشاط الصحفى بمصر والبلاد العربية .

وتوالى بعد عصر إسماعيل صدور الصحف الخاصة ، فصدرت جريدة « المقطم » فى أوائل سنة ١٨٨٩ ، ثم تلتها جريدة «المؤيد» فى أواخر هذا العام نفسه لترفع علم الجهاد الوطنى ضد المحتلين وأنصارهم ، وظهرت جريدة « اللواء » فى سنة ١٩٠٠ فكان ظهورها إيذاناً ببدء عهد الصحافة المصرية الوطنية الكبرى .

وكما أن مصر لم تعرف الصحافة الشعبية إلا فى عصر متأخر ، فكذلك لم تعرف الجرائم والمحاكمات الصحفية إلا فى عصر متأخر أيضاً .

عرفت مصر هذه الجرائم والمحاكمات الصحفية منذ أواخر القرن الماضى ، وهى الفترة التى شهدت مولد الصحافة المصرية الوطنية الحقيقية ، وبدأ فيها جهاد الأقلام المصرية فى سبيل القضية الوطنية .

ويجب أن نذكر ان أول قانون مصرى للمطبوعات قد صدر فى سنة ١٨٨١ ، كذلك لم يصدر قانون العقوبات المصرى الجديد إلا حينما نفذ مشروع الإصلاح القضائى فى سنة ١٨٨٣ .

ولم تعرف الصحافة فى مصر قبل ذلك محاكمات صحفية بالمعنى الصحيح . وكانت السلطات تلجأ فى ردع الصحف إلى الوسائل الإدارية . وكانت أول

خطوة اتخذت لمحاكمة صحيفة تصدر فى مصر فى أوائل سنة ١٨٧٩ حينما غضب الخديو إسماعيل على جريدة « الأهرام » الناشئة لتعرضها لبعض تصرفاته ، فأمر بتعطيلها والقبض على صاحبها وتقديمه للمحاكمة ، ولكن تدخل الحكومة الفرنسية التى كان صاحب « الأهرام » يومئذ من رعاياها انتهى بالإفراج عنه وعن صحيفته ، والعدول عن محاكمته . وفى ٤ أغسطس سنة ١٨٨٤ قرر مجلس النظار تعطيل «الأهرام» شهراً لنشرها مقالات سياسية من شأنها أن تسىء إلى سمعة الحكومة وسمعة الخديو ، ولأنها نشرت فى عددها الصادر فى ١١ أغسطس مقالا لمراسل من لندن يفيض طعناً فى الخديو وحكومته ، وقامت السلطات بالفعل بتنفيذ قرارات التعطيل وإغلاق مطبعة الجريدة بالإسكندرية بالرغم من مقاومة صاحب «الأهرام» . ولكن قنصل فرنسا تدخل فى الأمر تدخلا عنيفاً وطلب بلهجة الأمر إلغاء هذه الإجراءات التى اتخذت ضد أحد رعاياه ، وعبثاً حاولت الحكومة المصرية الدفاع عن تصرفها . وبادر صاحب «الأهرام» برفع قضية تعويض على الحكومة المصرية أمام القضاء المختلط ، واضطر نوبار باشا ناظر النظار ووزير الخارجية أن ينزل فى النهاية عند حكم الظروف وأن يسحب قرار الحكومة المصرية مع ما فى ذلك من صدع لهيبتها وكرامتها (١).

بيد أن هذه لم تكن محاكمات صحفية بالمعنى الحقيقى . ومضت فترة أخرى قبل أن تقع المحاكمات الصحفية بالتطبيق لقانون العقوبات الجديد .

ومما نجدر ملاحظته فى هذا الشأن أن عبء المحاكمات الصحفية كان يقع بالأخص على كاهل الصحف المصرية الصميمة . وأما صحف الأدباء النازحين فلم يكن يصيبها رشاش القانون قط ولم تتعرض حتى يومنا لأية محاكمة قانونية . والسبب فى ذلك ظاهر ، وهو أن التشريعات الجنائية والاستثنائية كانت فوق أغراضها العامة ترمى إلى كبح جماح الصحافة الوطنية قبل كل شىء ؛ لأنها هى التى تحمل علم الجهاد القومى . وأما الصحف الأخرى فقد كانت وما تزال بعيدة عن هذه الاعتبارات القومية الخالصة ، وكانت تغلب عليها منذ البداية بواعث المصلحة الخاصة ، ولم يكن من صالحها قط أن تنزل إلى معترك الجهاد القومى .

---

(١) اعتمدنا فى هذه الوقائع على ملف جريدة « الأهرام » الرسمى المودع بمحفوظات وزارة الداخلية .

ولم تعرف الصحافة الأجنبية فى الوقت نفسه المحاكمات الصحفية ؛ لأنها كانت تمتعها بالامتيازات الأجنبية بمنجاة من نصوص القوانين المصرية ، وكانت تحال إلى قضائها القنصلى المتسامح فيما يقع لها من ذلك .

ونلاحظ أيضاً أن فورة المحاكمات الصحفية تشتد بنوع خاص حينما تشتد مراحل الجهاد الوطنى. فمثلا نرى هذه المحاكمات تكثر عقب حادث دنشواى حينما اشتدت حملات الصحف الوطنية على الاحتلال ، وكذلك نراها تكثر أيام الحركة الوطنية الأخيرة ، ومنذ صدور الدستور فى سنة ١٩٢٣ ، أعنى مذ أغلق القانون باب التعطيل الإدارى ، ونراها تكثر وقت المعارك الحزبية الشديدة .

كانت قضية التلغراف الشهيرة أول قضية صحفية مصرية رنانة وقعت حوادثها فى سنة ١٨٩٦ وكان بطلها الصحفى الكبير الشيخ على يوسف منشئ جريدة «المؤيد». وقد صدرت « المؤيد » ، كما قدمنا ، فى ديسمبر سنة ١٨٨٩ وكان ظهورها حادثاً صحفيًّا ذا شأن ، وكان محققاً لأمنية تجيش بها نفوس الوطنيين منذ صدور جريدة «المقطم» قبل ذلك بعدة أشهر. وكما أن المقطم كان يومئذ داعية الاحتلال وحامل لوائه ، فكذلك كان « المؤيد » يحمل لواء المعارضة لسياسة الاحتلال ، وظهر صاحبه ومحرره الشيخ على يوسف منذ البداية بمقالاته القوية الرنانة . وكان الشيخ من تلامذة الأزهر النوابغ ، نظم الشعر وعالج الكتابة منذ فتوته ، وأنشأ مجلة « الآداب » مع زميله الشيخ أحمد ماضى فى سنة ١٨٨٧ ثم عطلها لينقطع إلى تحرير « المؤيد » . ولم تلبث المؤيد أن نمت وتقدمت بسرعة ، والتف حولها كثير من الكبراء والوطنيين يشدون أزرها فى كفاحها ضد السياسة الانجليزية والصحف الاحتلالية . وكان للمعارك القلمية التى نشبت يومئذ بين صحف الفريقين أعظم وقع فى البلاد . وعرفت « المؤيد » فوق ذلك بنزعتها الإسلامية القوية وذاع اسمها فى العالم الاسلامى .

وكان طبيعيًّا أن تنزعج سلطات الاحتلال لهذا الصوت المدوى الذى يعلو على صوت أنصارها والذى يبث حولها عواطف البغضاء والسخط ، وأن تحاول القضاء عليه بمختلف الوسائل ، وكانت تتربص الفرص للا يقاع بجريدة «المؤيد» وصاحبها الصحفى الجرىء . وسرعان ما ألفت فرصتها سانحة فى تدبير قضية التلغراف .

وتفصيل هذه القضية الشهيرة هو أن جريدة « المؤيد » نشرت فى عددها الصادر فى ٢٨ يوليه سنة ١٨٩٦ تحت عنوان «أحوال الجيش المصرى فى الحدود» صورة برقية سرية بعث بها اللورد كتشنر سردار الجيش المصرى إلى ناظر الحربية فى ٢٦ يوليه عن أحوال الحملة المصرية فى دنقلة وأحوال الجيش الصحية.

وهذا ما نشرته « المؤيد »:

« تفيد التلغرافات الأخيرة الواردة من كوشة أمس على نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصرى فى الحدود

« وقد أظهر سعادة السردار أسفه أنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال التفصيلات لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التى انتشرت هناك فى كل منطقة ومركز من مراكز خطوط المواصلات وفى المعسكرات . . . » ثم قال : « وقد حصل فى أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفى منها ١٥ شخصاً أما فى كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفى منها ١٣ وفى حلفا ١٥٦ إصابة توفى منها ٩٨ وست وفيات فى الجيش البريطانى.

« ولم تحصل إصابات فى الجيش بسواردة . وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التى اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء، ولكن هذا الوباء شديد الوطأة جداً بين اللاجئين إلى سواردة من الأهالى والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء. وقد توفى منهم عدد كبير، وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الوابورات القديمة، وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل فيها بدون انقطاع، وإلا فكان يجب أن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل. ويوجد الآن وابوران جديدان فى الطريق المأمول أنهما يساعداننا، والوابورات المستعملة اشتغلت أكثر من إحدى عشرة سنة. وأتأسف أن اقول لسعادتكم إن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن البخارية فى الشلالات، وأن هنتر باشا الآن فى حلفا مستعد للشروع فى هذه الأعمال بمجرد ما يوجد ماء كاف فى الباب الأكبر من الشلال الثانى.

« ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة. ولكن الصعوبات التى كانت توجد للآن أمامنا قد زالت، ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم ».

أرسل السردار هذه البرقية فى ٢٦ يوليه باللغة الفرنسية إلى ناظر الحربية محتوية على ٥٦٦ كلمة، فتلقاها مكتب تلغراف الأزبكية وأرسلت مباشرة إلى نظارة

الحربية وحملها إلى الناظر فى منزله جاويش انكليزى، فاطلع عليها واحتفظ بسريتها.

ولكن ظهرت « المؤيد » بعد ذلك بيومين وفيها ترجمة البرقية كلها حسبما تقدم، فانزعجت لذلك نظارة الحربية . وكانت جريدة « المؤيد » توالى منذ حين نشر كثير من الأنباء السرية عن سير الحملة المصرية وأعمالها مما يرد إلى نظارة الحربية فى برقيات سرية متعاقبة دون أن تهتدى السلطات إلى المصدر الذى يمد «المؤيد» بهذه الأنباء ، واضطهد من أجل ذلك عدة من موظفى إدارة التلغراف وشردوا فى مختلف الأقاليم .

فلما نشرت « المؤيد » هذه البرقية السرية الخطيرة ضاقت السلطات ذرعا بهذا التحدى ، ونشطت إلى تحرى الحقيقة ، فبثت العيون والأرصاد فى مكتب التلغراف ، وسرعان ما اتجهت الشبهة إلى موظف ملحق به يدعى توفيق أفندى كيرلس ضبط وهو ينقل محتويات برقية كانت مرسلة إلى جريدة «الديلى تلغراف» بلندن من مراسلها فى القاهرة فقبض عليه ، وظهر فى التحقيق أنه كان وقت ورود برقية السردار يقوم بأعمال النوباتجية بالمكتب ، وإذن فقد كان من الراجح أنه هو الذى نقل البرقية السرية وسلمها إلى صاحب « المؤيد » .

وفى الوقت نفسه تقدم الدكتور فارس نمر أحد أصحاب جريدة « المقطم » إلى السلطات يشكو بأن مراسل جريدته فى بيا أرسل إليه برقية رآها منشورة بنصها فى جريدة « المؤيد » فى يوم ٢٨ يوليه قبل أن تظهر فى « المقطم » وكانت خاصة بنبأ قبض السلطات على أحد كبار الأشقياء الفارين . فكان ذلك دليلا جديداً يعزز الشبهة ضد الموظف المقبوض عليه . ولكن توفيق كيرلس أنكر ما نسب إليه ، وأنكر بنوع خاص أنه هو الذى أمد « المؤيد » بنص البرقية السرية ، وأنه لا يعرف صاحب « المؤيد » إلا معرفة سطحية جداً .

وكانت سلطات الاحتلال تحاول بكل وسيلة أن تنكل « بالمؤيد » وصاحبه الشيخ على يوسف خصوصاً وأن « المؤيد » كانت منذ البداية تعارض بشدة فى تسيير الحملة المصرية إلى السودان وتنتقد الظروف التى نظمت فيها الحملة وما جرته على موارد البلاد من إرهاق لايحتمل ، وكانت فى اليوم السابق للنشر البرقية قد نشرت مقالا شديداً تكرر فيه مطاعنها وتبين فيه ما لحق البلاد من غنت وما أصاب جيشها من الشدائد والمهانة من جراء هذه الحملة الخطيرة التى

أرسلت على عجل والتى أريد بها تحقيق مشاريع الانجليز قبل كل شىء .

ولكن التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية وقام به وكيل النيابة الشاب محمد فريد (الزعيم الوطنى محمد بك فريد فيما بعد) لم يسفر عن دليل يمكن إقامته ضد صاحب «المؤيد» . ولهذا قرر الأفوكاتو العمومى أن لا وجه لإقامة الدعوى ضده. ولكن هذا القرار لم يرق الإنجليز، وأوعز المستشار القضائى الإنجليزى جونسون باشا لناظر الحقانية بوجوب إعادة التحقيق مع الشيخ على يوسف وتقديمه للمحاكمة ، فنزلت النيابة العمومية عند هذه الرغبة ، وكان هذا التصرف مثار الإنكار والنقد ، ونشرت الصحف الوطنية مثل «الوطن» و «الرائد المصرى» وغيرهما مقالات شديدة اللهجة تلوم فيها النيابة العمومية على نقض قرارها الأول ، وشاركتها بعض الصحف الأجنبية المحلية مثل «الفار دالكسندرى» فى هذا اللوم ، وكانت جريدة « المؤيد » تنقل هذه المقالات إلى قرائها تباعا

على أن هذه الحملة لم تغن شيئاً ، فحقق مع صاحب « المؤيد » كما حقق مع توفيق أفندى كيرلس ، ورفعت الدعوى العمومية على الرجلين ووجهت إليهما تهمتان : الأولى تهمة إفشاء الأسرار البريدية والتلغرافية المنصوص عليها فى المادة ٦٨ عقوبات (١٥٤ جديدة) والثانية تهمة إفشاء تلغراف جريدة « المقطم » . واعتبرت توفيق كيرلس فاعلا أصليا فى التهمتين والشيخ على يوسف شريكا له .

ونظرت القضية أمام محكمة جنح عابدين فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وعقدت الجلسة برياسة القاضى محمود خيرت بك وجلس فى كرسى النيابة على بك توفيق ممثلا للاتهام، وتولى الدفاع عن الشيخ على يوسف الأستاذ أحمد بك الحسينى وعن توفيق أفندى كيرلس الأستاذ إبراهيم بك الهلباوى ، وكان كلاهما من أعلام المحاماة فى ذلك العصر ، واستمر نظر القضية ثلاثة أيام متوالية ، وكان من شهودها ناظر الحربية ومستر ويلى مدير التلغراف وعدد من الصحفيين منهم الدكتور فارس نمر وتادرس أفندى شنوده صاحب جريدة « مصر » ، وكان الجمهور يتتبع حوادث القضية باهتمام بالغ ويحتشد فى ساحة المحكمة وحولها أعظم احتشاد . وأبدى الدفاع مقدرة عظيمة فى تفنيد الأدلة التى تقدم بها ممثل النيابة وعارض فى التطبيق القانونى وطالب ببراءة المتهمين .

وفى مساء يوم الثلاثاء ١٩ نوفمبر أصدرت المحكمة حكمها فى القضية وهو يقضى بحبس توفيق أفندى كيرلس ثلاثة أشهر عن تهمة إفشاء تلغراف السردار

وتبرئته من تهمة إفشاء تلغراف «المقطم» وتبرئة الشيخ على يوسف من التهمتين، فاستقبل الجمهور الحكم بالهتاف المدوى للقضاء العادل، وكانت له رنة فرح عظيم فى سائر الدوائر الوطنية، واعتبر نصراً عظيما للصحافة الوطنية وحرية الصحافة، واستمرت «المؤيد» مدى أيام تخصص صفحات كاملة منها لنشر المرافعات فى هذه القضية الرنانة.

كان لصدور حكم البراءة بالنسبة لصاحب «المؤيد» وهو المقصود بالذات وقع سيئ فى الدوائر الرسمية، وكان من آثاره الأولى أن صدر الأمر بنقل القاضى الذى أصدره إلى محكمة مصر، وكذلك صدر الأمر بنقل محمد بك فريد وكيل النيابة الذى قام بتحقيق القضية إلى إحدى نيابات الوجه القبلى، وكان فى تصرفه منذ البداية ما ينم عن وطنيته وعطفه على المتهمين. ولكن فريد بك رفض تنفيذ الامر إذ وجد فيه مساساً باستقلال القضاء وآثر الاستقالة من منصبه واشتغل بالمحاماة، ولم يلبث أن انضم إلى صديقه الشاب النابه مصطفى كامل فى العمل على تنظيم الحركة الوطنية وقيادتها

وأوعزت الحكومة إلى النيابة باستئناف حكم محكمة عابدين مؤملة أن يستدرك القضاء الأعلى ما فات القضاء الجزئى. ونظر الاستئناف على عجل أمام محكمة الجنح المستأنفة فى يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٦ وتولى رياسة الجلسة على بك ذو الفقار، وتولى الدفاع عن المتهمين نفس محاميهما أمام محكمة عابدين، وكان ظاهراً من التلخيص الذى تلاه القاضى على هيئة المحكمة أن الجو ممهد للدفاع مشبع بالعطف على المتهمين. ولم تطل المرافعات فى القضية واختلت المحكمة للمداولة مدى ساعتين كاملتين ثم أصدرت حكمها على الأثر بتأييد حكم البراءة بالنسبة لصاحب «المؤيد» وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لتوفيق افندى كيرلس وبراءته من التهمتين المنسوبتين إليه. فاستقبل الحكم بأعظم مظاهر الحماسة وهتف الجمهور الحاشد هتافا عالياً بحياة القضاء العادل، وأبى إلا أن يحمل الشيخ على الأعناق. ووصفت «المؤيد» هذه المظاهرة الوطنية فى قولها: «كان الألوف من الناس فى قاعات المحكمة فلما نطق الرئيس بالحكم هتف الناس لتحى العدالة، ليحى الاستقلال، ليحى المؤيد، وحملوا الشيخ من قفص الاتهام حتى سلم المحكمة.»

وعلقت « المؤيد » فى نفس اليوم على صدور هذا الحكم بما يأتى : « ونحن نقول عن حكم الاستئناف فى قضيتنا هذه كما يحق لكل المصريين الذين سرهم هذا الحكم اليوم إن هذا الحكم العادل جاء برهانا قاطعا على أن القضاء الأهلى فى مصر لا يزال باقيا على ما كان عليه من الاستقلال وعلى أنه إنما يصدر أحكاما لا أنه يؤدى خدما . »

وهكذا خاب أمل الإنجليز وأمل الحكومة الاحتلالية فى تسخير القضاء لرغباتها وفى الايقاع بصاحب « المؤيد » الذى أزعجت صيحاته المدوية سلطات الاحتلال ، وفى إرهاب الصحافة الوطنية التى أخذت تعمل لإيقاظ الرأى العام ، وإحباط الدعاية المنظمة التى كانت تقوم بها الصحافة الاحتلالية لتثبيت قدم الاحتلال وتوطيد أركانه .

بل كان للقضية بالعكس أثرها فى تقوية الحركة الوطنية التى كانت يومئذ فى بدايتها وفى ذيوع جريدة « المؤيد » وارتفاع مكانتها [1] .

محمد عبد الله عنان

---

(١) كانت اعداد جريدة « المؤيد » أخصب مصادرنا فى عرض حوادث هذه القضية وقد رجعنا أيضاً إلى مذكرات المرحوم شفيق باشا ج ٢ (القسم الثانى) ص ٢٣٠ — ٢٣١ وإلى ترجمة محمد فريد لعبد الرحمن الرافعى بك ص ٢٥ — ٢٧ .